المقاربة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الباحث/ هبري سحنين – طالب دكتوراه- جامعة سعيدة

الدكتور / ولد الصديق ميلود- أستاذ محاضر "أ"- جامعة سعيدة-

تاريخ الإيداع المقال: 2020/05/07 ----تاريخ قبول المقال :2020/05/08

Email : sahninehebri20@gmail.com-

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية عمت مختلف الدول، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي أهَّلها موقعها الجغرافي وظروفها الداخلية والدولية أن تكون بلد منشأ وعبور فمقصد - أخيرًا- بامتياز للمهاجرين غير الشرعيين. وهذا ما أفرز عدة تداعيات على مختلف المستويات، سواء الأمنية لارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، أو الاقتصادية أو الاجتماعية حتى الصحية.

كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى بذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على الصعيد الدولي عن طريق اتفاقات تعاون ثنائية وجماعية. أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية واستحداث مؤسسات معنية بهذه الظاهرة. وبالرغم من هذه الجهود فإنه يعتقد أنها لم تؤتِ ثمارها، ولا أدل على ذلك من استفحال الظاهرة أكثر فأكثر. وعليه حاولت هذه الدراسة تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال، وإعطاء تصور متكامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يقوم على ضرورة الوقاية والحماية والترقية والمعالجة الاستباقية للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، سواء في جوانبها الأمنية أو الاجتماعية أو التنموية.

Abstract :

Illegal immigration is a global phenomenon that has pervaded various countries, and Algeria is one of those countries whose geographical location and its internal and international conditions have qualified it to be a country of origin and transit, as a destination - finally - with the privilege of illegal immigrants. This has produced several repercussions at various levels, whether the security of this phenomenon is linked to terrorism and organized crime, or economic or social, even health.

All these factors prompted Algeria to make efforts to combat this phenomenon, both internationally, through bilateral and collective cooperation agreements. Or at the internal level through legal and security treatment and the creation of institutions concerned with this phenomenon. In spite of these efforts, he believes that they have not borne fruit, and this is not evidenced by the increasing exacerbation of the phenomenon. Therefore, this study attempted to evaluate the Algerian experience in this field, and to give an integrated vision to deal with the phenomenon of illegal immigration based on the necessity of prevention, protection, promotion and proactive treatment of the factors that cause this phenomenon, whether in its security, social or development aspects.

مقدمـة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جديدة في البيئة الأمنية الدولية، مما جعل العديد من الأطر النظرية في العلاقات الدولية و المتخصصة في الجانب الأمني تعيد حساباتها و تطرح أفكارا جديدة حول مفهوم الأمن و الآليات المناسبة لتحقيقه، كما شهد حقل الدراسات الأمنية توسعا كبيرا في مضامينه نتيجة لتغير مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية، و تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه التهديدات أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية

باعتبارها قلب دول المغرب العربي و حلقة وصل بين أطرافه و منطقة تقاطع و التقاء بين الغرب (الو.م.أ) في اتجاه الشرق و الجنوب ، و بين شمال أوروبا في اتجاه الجنوب نحو أوروبا.

أفرزت الانتفاضات العربية أو ما يعرف بالربيع العربي بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع ليبيا، فالأزمة الليبية كان لها انعكاسات على البيئة الأمنية الجزائرية نتيجة الوضع الأمني مع تزايد عدد الهجمات المسلحة في ليبيا و انتشار التجارة بالأسلحة و تهريبها غير الحدود بالإضافة إلى تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية التونسية و تأثير الأزمة الأمنية في الساحل على الأمن الوطني الجزائري.

تعتبر الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية بأبعاده المختلفة ، و تعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية خصوصا و أنها تمثل نقطة عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، هذا بالإضافة إلى تزايد عدد المهاجرين بصفة غير شرعية نحو الخارج مما يشكل مجموعة من الانعكاسات السلبية التي ساهمت في التأثير على الأمن في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسته و محاولة تحليله و البحث فيه و التعمق في أبرز مضامينه من خلال طرح الإشكالية التالية:

-إلى أي مدى ساهمت المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

و تطرح ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

-ماذا نعني بالهجرة غير الشرعية؟ و ما هي أسبابها و عواملها؟

-فيما تتمثل استراتيجيات الدولة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

المقاربة الجزائرية كان لها دور كبير و فعال في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفرضيات الفرعية:

- تعد الجزائر من أكبر المناطق عرضة لتهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالنظر للموقع الذي تحتله.

-الهجرة غير الشرعية تعتبر كتهديد للأمن الجزائري.

-استراتيجيات الجزائر ساهمت في محاربة الهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها مجموعة من الأسباب و العوامل ساهمت في انتشارها و زيادة حدتها، و لم تعد تقتصر فقط على الجزائريين الذين يطمحون للهجرة عن طريق منافذ العبور نحو الدول الأوروبية بل أصبحت تشمل المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الجزائر للعبور نحو أوروبا باعتبار الجزائر محطة رئيسية يسلكها المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى دول شمال المتوسط.

المبحث الأول :إطار مفاهيمي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديدا أمنيا لمعظم دول العالم و الجزائر باعتبارها دولة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسباب و أنماط و منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين، و كذا كيفية تهريبهم و ذلك للإحاطة بالموضوع و تغيير الجوانب المتعددة للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

أ-لغة:

اشتق لفظ الهجرة من فعل أي تباعد و كلمة هاجر تعني ترك وطنه و انتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب ابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل و الهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى، و تقول هجر المكان أي تركه.[1]

ب-اصطلاحا:

إن تعاريف الهجرة تختلف و تتعدد جوانبها و أغراضها و وفقا لذلك يمكن عرض جملة من التعاريف:

ففي علم السكان تعرف بأنها:

"الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا".[2]

تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية بأنها متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق وسائل و طرق مختلفة كالبحر و الجو و استعمال وثائق مزورة.[3]

---

[1]-فريد أمعضشو، "**الهجرة المغربية إلى أوروبا في حاجة إلى مقاربات بديلة**"، (مجلة مسالك في السياسة و الاقتصاد، العدد 3، 2013)، ص 111.

[2]-عبد القادر زريق المخادمي، **الهجرة السرية و اللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيةن 2012)، ص 15

[3]-نجوت أحمد شيشي، **المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010)، ص135

المطلب الثاني: أسباب و عوامل الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تشكل خطرا أمنيا كبيرا و لفهم هذه الظاهرة لابد من تقصي أسبابها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها و يمكن ذكر أهم الأسباب و العوامل فيما يلي:

- أسباب تاريخية و جغرافية:

إن العلاقات التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعا مهما للهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية و خاصة فرنسا و هذا راجع إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.[1]

و بعدها تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة، حيث أن الجزائريين كانوا يعملون في الموانئ و المناجم لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة تخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط، و هناك أيضا أسباب جغرافية تساهم في الهجرة غير الشرعية نحو الخارج إذ أن موقع الجزائر و قربه من القارة الأوروبية جعل منه محفزا أساسيا في هجرة الجزائريين إلى أوروبا بالإضافة أن الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط و تعتبر بوابة نحو دول الشمال المتقدمة اقتصاديا و تكنولوجيا هذا ما أدى إلى ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين خاصة المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الأراضي الجزائرية لغرض العبور و الوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق أهدافهم و طموحاتهم.[2]

---

[1] --عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939**، (الجزائر،: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص12

[2] -Michelle Guillant, **La mosaïque de migration Africaines**, (Paris renue esprit, N° 160, 2005, P 165)

- أسباب اقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية و ذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة و يظهر ذلك من خلال عامل الاقتصادي، و هذا ما يؤكده الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الناصر جابي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية و سوء الحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب، مما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.[1]

أسباب سياسية و أمنية:

تعد الأسباب السياسية و الأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية و الحروب الأهلية و عدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية فيما يتعلق بالجزائر فإن التحول الذي شهدته في فترة نهاية الثمانيات و بداية التسعينات و الاتجاه إلى التعددية الحزبية و ما صاحب ذلك من عمليات عنف إرهابية فيما يعرف بالعشرية السوداء و ارتباطه بالأزمة السياسية و كل هذه الأسباب تزيد من الهجرة نحو الخارج.[2]

01- رتيبة طيبي، **البطالة و علاقاتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر**، (مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، منشورات سعد دحلب
البليدة، العدد8)

[2]-سليمان الرياشي، صالح فيلالي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، (بيروت،

المطلب الثالث:أنماط الهجرة غير الشرعية و منافذ العبور

الهجرة غير الشرعية في الجزائر تنقسم إلى نوعين الأول هو الهجرة السرية من الداخل إلى الخارج و الثاني هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل كما لها طرق و منافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول إلى الدولة المستقبلة.

01- أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر[1]:

أ- هجرة سرية من الداخل إلى الخارج:

لقد شهدت الجزائر موجة جديدة و ظاهرة غريبة خصوصا أثناء سنوات العنف و الإرهاب التي مرت بها الجزائر، و هذا ما جعل الشباب يجازفون و يغامرون بحياتهم باتخاذهم قرار الهجرة نحو الخارج هروبا من الأوضاع الأمنية و الاجتماعية المزرية في بلادهم، و لذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية.

ب- هجرة سرية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و الاستراتيجي القريب من الدول الأوروبية أصبحت نقطة عبور و مقصد لأفواج من الأجانب المغاربة و العرب و الأفارقة خصوصا و أصبحت تحتضن أعدادا كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود الجزائرية و يدخلون إلى الجزائر للعبور إلى دول شمال البحر المتوسط.

مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص184

[1]-الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مداخلة في ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**،(المملكة العربية السعودية:جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 2010/02/08)، ص 08.

ج- تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر:

يمكن الإشارة إلى أن الجزائر ليست قريبة من إسبانيا حيث أن أقرب نقطة هي مدينة الغزوات التي تبعد حوالي 195 كلم، و ليست قريبة جدا من فرنسا أو إيطاليا، و لكن الموقع الجغرافي لكونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط جعل من المهاجرين السريين يتوجهون إليها للوصول إلى الدول الأوروبية، و هذا كله يتمثل في وجود عصابات محترفة في مجال تهريب الأشخاص، و الجزائر بدورها يوجد بها جماعات ناشطة في تهريب الأفراد إلى الدول الأوروبية باعتمادهم على الرحلات البحرية باستعمال القوارب الصغيرة ، و هناك أيضا التهريب عن طريق التسلل إلى السفن الأجنبية لكن هذا النوع يبقى بمثابة محاولات قليلة جدا ترتبط أساسا برشوة أعوان الرقابة و الأمن أما بالنسبة لاستعمال الوثائق المزورة فهي حالات لا تكاد تذكر بالنسبة للجزائر و لكنها شائعة في أوساط الأفارقة الذين يقصدون للعبور إلى الدول الأوروبية.[1]

د- علاقة الإعلام بالهجرة

إن الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في مجال الهجرة تتحكم في تحديده عناصر و متغيرات عديدة منها وضعية وسائل الإعلام في المجتمع، و رؤية الصفوة الحاكمة للطريقة التي تستخدم بها هذه الوسائل، و مدى وعي القائمين على هذه الوسائل الإعلامية بقضية الهجرة، و فهمهم لأبعادها، بالإضافة إلى رؤية الجمهور لهذه الوسائل و مدى ثقتهم فيها أو درجة اعتمادهم عليها في حياتهم اليومية، و تتحدد وظيفة وسائل الإعلام في الجزائر في ضوء السياسة التي تتبعها الجزائر منذ استقلالها، فبعد الاستقلال سنة 1962 بدأت وسائل الإعلام تقوم بدور

[1]- محمد غربي، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،- (الجزائر أنموذجا- المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08، 2012)، ص54

التعبئة و التوجيه، و لكن اليوم أصبح العالم قرية صغيرة باستعمال الأنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي التي لها دور كبير و فعال في تهريب الأشخاص غير الشرعيين نحو أوروبا من خلال وجود صفحات للترويج لرحلات الهجرة غير الشرعية و قد أصبح الفايسبوك بابا رئيسيا لهذه الهجرة.[1]

المبحث الثاني:استراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

لقد وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر أساسية و رئيسية تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: إستراتيجية أمنية

إن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية بالغة و خاصة لمصالح الأمن، كذلك شساعة مساحة الجزائر و طول الحدود البرية و البحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور و حماية الحدود من بين هذه الوحدات نذكر منها:

(GGF) مجموعة حراس الحدود

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية و تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة و أخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، و

[1]- محمود عودة، **أساليب الاتصال و التغيير الاجتماعي**، (القاهرة: جامعة عين الشمس، مكتبة سعيد رأفت، 1983)، ص ص 220-221

تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.[1]

01- حراس السواحل:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية و حمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات و إحباط كل محاولات تهريب الأشخاص و السلع، و تضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية و الإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق يوجد بها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم هذه المصلحة بإنقاذ و اكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

02- مصالح شرطة الحدود:

تعتبر مصالح شرطة الحدود من بين المصالح التي لها دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية، و الجوية و المتمثلة في الإجراءات الإدارية و القانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و الممتلكات عبر الحدود و هي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

-مراقبة حركة عبور الأشخاص و البضائع عبر الحدود.

-مكافحة الآفات الاجتماعية كالمخدرات و التهريب.

[1]-فتيحة كركوش، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، (مجلة دراسات نفسية، جامعة سعد دحلب، العدد 04، جوان 2010)، ص 47

-مراقبة وثائق السفر و كشق الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

-ضمان حراسة و أمن الموانئ و المطارات و السكك الحديدية و مراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

-التكفل بالأجانب من خلال توفير الخدمات لهم.[1]

Oclctc أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

و هو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف و التنسيق و من مهامه:

-مكافحة خلايا و شبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب غير الشرعيين.

-مكافحة خلايا و شبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة و الإقامة غير الشرعية.

-مكافحة التوظيف و العمل غير الشرعي للأجانب.

-وضع إستراتيجية وقائية و ردعية للهجرة غير الشرعية.

و التي من مهامها BRIC كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية

متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية و ذلك عبر:

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-التعرف و البحث و التوقيف و المتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعة و الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين.

-التعرف و البحث و التوقيف لأفراد مزوري وثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.

-التعرف و البحث و التوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

-تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب و تحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.[1]

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الإستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية، حرس الحدود، الجمارك، الشرطة ، الدرك الوطني باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يساهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل و تهريب المهاجرين السريين، كما تكثف الدولة من جهودها لتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار جوازات و وثائق السفر المزورة بالإضافة إلى تزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة و أجهزة الاتصال المتطورة، و لقد خصصت الدولة الجزائرية 56 مركز استقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة شرعية بالاتفاق مع سلطات بلدانهم.[2]

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]-عثمان لحيان، **الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية**، على الموقع:

http.//www.Alarabiya.net/av/northAlgeria/Algeria/

تاريخ الإطلاع:2019/08/29 على الساعة: 09:30

إن الإستراتيجية الأمنية للجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية تساعد على الحد من الظاهرة التي تهدد الأمن الوطني الجزائري لكن بالرغم من كل المجهودات الأمنية إلا أنها لازالت مستمرة، و هذا ما استوجب تبني العديد من الخطط و الآليات للتصدي لها.

المطلث الثاني:إستراتيجية قانونية

لقد عملت الجزائر على اعتماد تشريعات و قوانين تجرم الهجرة غير الشرعية و تشدد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها القانون رقم:09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 2009/02/25 بنص المادة 175 مكرر 01 الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، حيث جاء في مضمون المادة على معاقبة بالحبس كل من يغادر التراب الجزائري بصفة غير شرعية و ذلك بانتحال شخصية أو استعمال وثائق مزورة، أو أية وسيلة انتحالية أخرى، كما جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا، و في هذا الإطار وضع المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح و أقر له نوعين من العقوبات أحدهما بدني و هو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر و الثانية مالية، و هي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دينار جزائري.[1]

كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41 من نفس القانون حيث أعطى تعريف لتهريب المهاجرين و قال بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو مجموعة من الأشخاص، و ينص المشرع أيضا على عقوبة تهريب المهاجرين و التي قدرها الحبس لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات إلى 5

[1]-عبد المالك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة لقانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، عدد 01، 2011)، ص 12

سنوات و بغرامة مالية تقدر بـ: 300000 دج وإلى 500000 دج و جعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كانت بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة و ذلك بعقوبة 05 سنوات و بغرامة مالية من 500000 دج إلى 1000000 دج، حسب المادة 303 مكرر 31.

أما المادة 303 مكرر 32 فجاءت بظروف أخرى مشددة لكنها لا تتعلق بالمهاجر و إنما بالمهرب و جاءت بأربة حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من 10 إلى 20 سنة و غرامة من مليون إلى مليونين دينار و هذه الحالات هي :

-ارتكاب الجريمة من طرف أكثر من شخص و وجود اتفاق مسبق.

-ارتكاب الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

-ارتكاب الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة (عصابة).[1]

و حسب المادة 303 مكرر 36 فإن المشروع جعل الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها، و تخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها، و قبل تحريك الدعوى العمومية، أو إذا أمكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة.[2]

[1]- عبد المالك صايش، المرجع نفسه ص 19.

[2]-سمير قط، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو و عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا و المخاوف الداخلية** ، (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، بقالمة يومي: 24-25 نوفمبر 2013)، ص14.

إن تجريم الهجرة غير الشرعية يعد في مصلحة الجزائر بعدما كانت تشكل تهديدا للأمن الجزائر بسبب ارتباطها بالجريمة المنظمة عبر الحدود سيما من الساحل الإفريقي و من خلال الإستراتيجية القانونية التي تبنتها الحكومة الجزائرية يتضح لنا بأن الهجرة غير الشرعية تشكل خطرا كبيرا على الأمن في الجزائر.

المطلب الثالث:إستراتيجية اقتصادية

تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج و خصوصا البطالة و عدم الحصول على العمل و بالتالي اختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري و إيجاد فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة، و سعت الجزائر لمكافحة البطالة من خلال توفير مناصب شغل بالاعتماد على أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود.

01- الوكالة الوطنية للتشغيل:

تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بمعرفة وضعية سوق العمل، الطلب و العرض للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل و التأهيل و بالتالي: فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل.[1]

[1]-رشيد ساعد، **واقع الهجرة الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة تخرج لشهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)، ص99.

- دعم ترقية الشغل المأجور:

يتم عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي و الخاص، حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير و متابعة و ترقية و مراقبة هذا الجهاز و يتضمن ثلاث عقود للتشغيل هم:

-عقود حاملي الشهادات CID : موجهة لخريجي التعليم العالي الطور القصير و الطور الطويل المدى و كذلك التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

-عقود الإدماج المهني CIP : موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني.

-عقود تكوين إدماج CFI :تك موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين و لا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادرها الجماعات المحلية و مختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل

نتيجة تزايد خريجي الجامعات و قلة مناصب سواء المؤقتة أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية و الحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي

الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية[1].

أما فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية و دعم التشغيل الذاتي فإنها تعمل على إنشاء مؤسسات و مشاريع فردية و جماعية قادرة على البقاء و الاستمرارية من جهة، و على رفع المردودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى، كما تساهم في خلق مناصب شغل للعديد من الشباب و بالتالي مكافحة البطالة، و لعل أهم جهاز هو الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ـ و التي تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

بنسب فوائد منخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعية بإنجاز الاستثمار و كذا تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية و إحداث الأنشطة و توسيعها.[2]

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و هو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة يعمل هذا الصندوق على تدعيم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية و إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة و يساهم الصندوق في إطار مهامه و بالاتصال مع

[1]-مداني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية**،(عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2008)، ص 285

[2]-المرجع نفسه، ص 285

المؤسسات المالية و الصندوق الوطني للترقية و التشغيل في تطوير و إحداث أعمال لفائدة البطالين و تقديم مساعدات للمؤسسات التي توجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل، كما يوجد أيضا ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

و تعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة و تشجيع الشباب من أجل الاستثمار و ذلك عن طريق الخدمات و المزايا الضريبية بحيث عملية التنمية تساهم في التغيير الهادف و الشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من أجل الزيادة في معدلات النمو لضمان تلبية حاجيات أفراد المجتمع و تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية و بالتالي بقاء الأفراد في بلدانهم الأصلية و عدم التفكير في الهجرة غير الشرعية، من هنا تتضح أهمية الإستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في سبيل مكافحتها للهجرة السرية.[1]

خاتمــة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها و استمرارها من بين أولويات سياستها فالأمن تسعى إليه كل الدول كونه أحد مقومات الحياة الإنسانية و قد شكل الحراك السياسي العربي الذي شهدته بعض الدول منها تونس و ليبيا منعرج كبير في تفاقم و تعقد التهديدات و التحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة و

[1]-محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، **دراسة حول الآليات الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء متوفر على الرابط الإلكتروني:**
http://boliothe,blagspst.com/2010/04blog-post 8316
يوم الإطلاع 29.08.2019 على الساعة 22:45

المهمة التي تشهدها البيئة الإقليمية، و هذه التداعيات أثرت سلبا على الأمن الوطني الجزائري، و من أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر انتشار و تنامي ظاهرة الإرهاب و بروز الجماعات المتطرفة و التي تنشط على قرب من الحدود الجزائرية.

و لقد مثلت منطقة الساحل الإفريقي نقطة محورية لأمن الجزائر، و لذلك فإن التحولات التي تعرفها هذه المنطقة و معاناتها من عدة إشكاليات لها أبعاد سياسية و اقتصادية و إستراتيجية.

قد أثرت بشكل سلبي على أمن و استقرار الجزائر كظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء من الداخل إلى الخارج أو العكس و ذلك باعتبار الجزائر منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون و بالخصوص الأفارقة و ذلك نظرا للأسباب و العوامل المختلفة التي تعاني منها هذه الدول.

إن تهديد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تبنت م خلالها الحكومة الجزائرية مقاربة متعددة الأبعاد لمكافحتها تشمل مجموعة من الإستراتيجيات أبرزها الإستراتيجية الأمنية التي تتضمن تشديد الرقابة على الحدود و غيرها من الوسائل المستخدمة لمواجهة هذه الظاهرة بالإضافة إلى الإستراتيجية القانونية و الاقتصادية، و لكن بالرغم من وضع هذه الاستراتيجيات إلا أنه لازالت هذه الظاهرة موجودة يوميا مع موت العديد من الأفراد في البحر، و هذا ما يبين بأنه لازالت الدولة الجزائرية لم تجد حلولا لمكافحة هذه الظاهرة، و عليه يلزم عليها وضع آليات و مقاربات جديدة لتحقيق التنمية و الحد من الهجرة غير الشرعية.

من خلال الدراسة التي قمت بها توصلت إلى مجموعة من الاقتراحات لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل فيما يلي:

-تشديد الحراسة على الحدود البرية و البحرية.

-الاهتمام بالجانب الاجتماعي و القضاء على مظاهر الفقر و الحرمان.

-توفير مناصب عمل و تدعيم القطاعات الخاصة من أجل تحقيق التنمية.

-فتح مجالات للشباب للعمل و إتاحة الفرصة لهم لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان.

-التعاون الإقليمي بين الدول لمكافحة الهجرة السرية.

-تحقيق التنمية الاقتصادية كإقامة مصانع و توظيف الشباب.

قائمة المراجـع:

أ-الكتب باللغة العربية

- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939**، (الجزائر،: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)
- عبد القادر زريق المخادمي، **الهجرة السرية و اللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012)
- مداني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2008)
- محمود عودة، **أساليب الاتصال و التغيير الاجتماعي**، (القاهرة: جامعة عين الشمس، مكتبة سعيد رأفت198)
- نجوت أحمد شيشي، **المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010)

ب-المذكرات الجامعية:

- رشيد ساعد، **واقع الهجرة الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة تخرج لشهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)

جـ -المجلات:

- فتيحة كركوش، الهجرة **غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، (مجلة دراسات نفسية، جامعة سعد دحلب، العدد 04، جوان 2010)
- فريد أمعضشو، "**الهجرة المغربية إلى أوروبا في حاجة إلى مقاربات بديلة**"، (مجلة مسالك في السياسة و الاقتصاد، العدد 3، 2013).

- عبد المالك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة لقانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، عدد 01، 2011)
- محمد غربي، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،- الجزائر أنموذجا-** (المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08، 2012.
- رتيبة طيبي، **البطالة و علاقاتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر**، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، منشورات سعد دحلب البليدة، العدد8).

د-الملتقيات:

- الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، مداخلة في ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، المملكة العربية السعودية:جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 2010/02/08.
- سليمان الرياشي، صالح فيلالي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)
- سمير قط، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو و عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا و المخاوف الداخلية** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، (بقالمة يومي: 24-25 نوفمبر 2013)

ه-المواقع الإلكترونية:

- محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، دراسة حول الآليات الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء متوفر على الرابط الإلكتروني:

-
ttp://boliothe,blagspst.com/2010/04blog-post 8316

- عثمان لحيان، الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية، على الموقع:
- http.//www.Alarabiya.net/av/northAlgeria/Algeria/

2- باللغة الفرنسية:

- Michelle Guillant, La mosaïque de migration Africaines, Paris renue esprit, N° 160, 2005, P 165.